Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 484-504
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.28

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Analyzing the interactive relationship between banking liquidity and levels of financial inclusion in the banking sector

Yousif Hassan Ali* [A], Ibrahim Ali Kurdi [A], Sinan Abdullah Harjan [B], Ali Mahmoud Taha

[A] College of Administration and Economics/University of Tikrit
[B] College of Administration and Economics/Samarra University

Keywords:
Financial inclusion، Performance Indicators (ARDL), Electronic Portfolios.

Article history:

Received	28 Oct. 2025
Received in revised form	02 Nov. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Yousif Hassan Ali
College of Administration and Economics/University of Tikrit

Abstract: Research has measured and analyzed the role and dimension of fintech (ATM, e-payment cards, e-wallets, electronic instruments) In improving bank performance indicators (profitability index, liquidity index, capital adequacy index) methodology, the descriptive and analytical curriculum and the standard economics approach were used to build the model based on a programme (EViwes), as well as the use of the Self-Degradation Model for Distributed Time Gaps (ARDL), 60 views obtained from the annual reports of the Iraq Stock Market for the period (2018 _ 2022) have been analyzed.

Research concluded to demonstrate the statistically significant impact of fintech on short and long term bank performance indicators Financial technology is an important element in Iraq's economy, but the conditions of security and economic instability and coronavirus have been negatively reflected in the indications of some indicators، There is a morally significant impact between fintech and profitability and long-term liquidity and not in the short term, while in the sufficiency of the capital will want a morally significant dimension in both, The research recommended that banks should keep abreast of technological developments in the banking sector at the global level, and work to expand, improve and develop the technological infrastructure needed for banks to provide better, faster and quality banking services allowing enterprises and individuals to rely on innovative fintech applications.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 484-504
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.28

تحليل العلاقة التفاعلية بين السيولة المصرفية ومستويات الشمول المالي في القطاع المصرفي

يوسف حسن علي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

ابراهيم علي كردي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

سنان عبدالله حرجان
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة سامراء

علي محمود طه

المستخلص

توصل البحث إلى قياس وتحليل مؤشرات الأداء المصرفي (مؤشر الربحية، مؤشر السيولة، مؤشر كفاية راس المال) على مستويات الشمول المالي وأبعاده (الصراف الآلي، بطاقات الدفع الالكتروني، المحافظ الالكترونية، الصكوك الالكترونية) في، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج الاقتصاد القياسي في بناء الانموذج بالاعتماد على برنامج (Eviwes)، وكذلك استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد تم تحليل 60 مشاهدة والتي تم الحصول عليها من التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2018-2022).

خلص البحث إلى اثبات التأثير ذي الدلالة الإحصائية المعنوية للشمول المالي في مؤشرات الأداء المصرفي في الاجلين القصير والطويل، وتوصل البحث إلى أن الشمول المالي من العناصر المهمة في الاقتصاد العراقي إلا أن ظروف عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي وكورونا انعكست سلباً على دلالة بعض المؤشرات، إذ هنالك تأثير ذو دلالة معنوية بين الشمول المالي والربحية والسيولة في الأجل الطويل ولاتوجد في الأجل القصير، وأوصى البحث بضرورة مواكبة المصارف للتطورات التكنولوجية الحاصلة في القطاع المصرفي على المستوى العالمي، والعمل على توسيع وتحسين وتطوير البنية التحتية التكنلوجية اللازمة للمصارف لتقديم خدمات مصرفية بشكل أفضل وأسرع وذات جودة مما يسمح للمؤسسات والأفراد بالاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، مؤشرات الأداء المصرفي، (ARDL)، المحافظ الالكترونية.

المقدمة

أدوات الشمول المالي هي شكل من أشكال الابتكار المالي التي أحدثت تغييرات نوعية في تقديم الخدمات المالية في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت منافساً قوياً لمؤسسات الوساطة المالية التقليدية من خلال تقديم منتجات مالية مبتكرة تتميز بالمرونة والسرعة والتكاليف المنخفضة. يعد الشمول المالي إحدى الآليات المستخدمة لتحسين الأداء في العمليات المصرفية من خلال المنتجات المالية المبتكرة والحديثة، التي تساهم في تقديم الخدمات المالية في مجال المدفوعات والإقراض والتأمين والادخار والاستثمار إلى مجموعة واسعة من الأفراد والمؤسسات المهمشين اقتصاديا مالياً وهو غاية الشمول المالي الذي زاد الاهتمام العالمي في السعي للوصول إليه في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية لتحقيق ذلك، وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول واستخدام فئات المجتمع كافة للخدمات والمنتجات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح.

يسعى البحث إلى بيان وتحديد المشكلة وأهميتها وبيان أهدافها ومن ثم بناء الفرضيات فضلا عن تناول متغيرات البحث:

أولاً. مشكلة البحث: إن الكثير من الدول العربية ومنها العراق لازالت مبتدئة في استخدام الشمول المالي وهذا الأمر ينعكس على المصارف وسوء الأداء وفي هذا الصدد تجد المؤسسات المالية نفسها اليوم مجبرة على مسايرة التطور الذي قطعته المؤسسات المالية العالمية، إذا ما أرادت البقاء والاستمرار والمحافظة على مكانتها ومواجهة موجة المنافسة التي فرضها التكنولوجيا المالية لأجل تحقيق الشمول المالي بإعادة هيكلة قواعدها وتبني أنظمة التكنولوجيا المالية وكذلك وضع استراتيجيات تساعدها في ترقية بنيتها التحتية، وفي ضوء ذلك يمكن وضع الأسئلة الآتية:

- ماهي أدوات الشمول المالي؟
- هل يوجد أثر لاستخدام أدوات الشمول المالي (الصراف الآلي والمحافظ الالكترونية وبطاقات الدفع الالكترونية والصكوك الإلكترونية) على (الربحية والسيولة)؟

ثانياً. أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في الدور الذي تلعبه الشمول المالي في مختلف القطاعات ومنافستها للقطاع المالي التقليدي من خلال التقنيات المتطورة، وتثبت هذه التكنولوجيا قدرة القطاع على تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة منخفضة، خاصة للفئات المهمشة اقتصاديا والمؤسسات الصغيرة، لاسيما أن معظم المؤسسات لازالت في المراحل الأولى من التطور في هذا المجال، كما ويتمثل البحث في تسليط الضوء على موضوع، ألا وهو ماهية الشمول المالي وادواتها. فضلا عن أن أهمية هذا البحث في كونها تجمع بين متغيرين بالغي الأهمية في وقتنا الحاضر وهما الشمول المالي والأداء المصرفي، لاسيما أن الشمول المالي يعد من الموضوعات الحديثة التي تلقى اهتماما كبيرا في الدراسات الاقتصادية الحالية.

ثالثاً. أهداف البحث: يهدف البحث إلى بيان طبيعة الشمول المالي ودوره في تحسين الأداء المصرفي ويمكن تلخيص أهداف هذا البحث في سلسلة من العناصر أبرزها ما يأتي:

1. معرفة العلاقة والأثر الذي تؤديه الشمول المالي على الأداء المصرفي وبين دور وأهمية الشمول المالي في التعاملات المصرفية.
2. قياس وتحليل الأداء المصرفي في القطاع المصرفي العراقي.
3. قياس وتحليل أبعاد الشمول المالي ومدى الزيادة وتطورها في القطاع المصرفي العراقي.
4. بيان المخاطر والتحديات والمعوقات التي تواجهها أدوات الشمول المالي والأداء المصرفي.

رابعاً. فروض البحث: في ضوء مشكلة البحث يمكن وضع الفرضية: يوجد أثر لاستخدام التكنولوجيا المالية وأبعاده (أجهزة الصراف الآلي، بطاقات الدفع الالكتروني، المحافظ الالكترونية، الصكوك الالكترونية) على الأداء المصرفي ومؤشراته (الربحية، السيولة) وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

(H1): الفرضية الأولى: يوجد أثر لاستخدام الشمول المالي على الربحية.

(H2): الفرضية الثانية: يوجد أثر لاستخدام الشمول المالي على السيولة.

(H3): الفرضية الثانية: يوجد أثر لاستخدام الشمول المالي على كفاية رأس المال.

خامساً. متغيرات البحث:

1. **المتغير المستقل:** الشمول المالي وتم أخذ الأبعاد الأتية (أجهزة الصراف الآلي، المحافظ الالكترونية، بطاقات الدفع الالكترونية، الصكوك الالكترونية)
2. **ألمتغير ألتابع: الأداء** المصرفي وتم أخذ المؤشرات الآتية: (الربحية، السيولة، كفاية راس المال).

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

تضمنن هذا المبحث التأصيل النظري لمتغيرات البحث من خلال تقسيم المبحث على ثلاثة محاور وهي الشمول المالي والأداء المصرفي والعلاقة بين الشمول المالي والأداء المصرفي.

الشمول المالي ومجالاته

أولاً. مفهوم الشمول المالي: ظهر مفهوم الشمول المالي بعد ثورة الإنترنت والهواتف الذكية، مما يتطلب من جميع الشركات أن يكون لديها نوع من الوظائف. تستخدم التكنولوجيا المالية على نطاق واسع في العديد من المجالات، مثل المعاملات بين الشركات والعملاء والتجار، ومن هذا المنطلق تعرف بأنها من أحدث التقنيات الداعمة للخدمات المالية (زينب والزهراء، 2018: 401)، سيكون الشمول المالي مهم في مستقبل، حيث تسعى البنوك إلى تقديم برامج التواصل الاجتماعي التي تتيح للعملاء الاستفادة من الفرص الاستثمارية باستخدام هواتفهم المحمولة، (بن علقمة وسائحي، 2018: 86) عرف الشمول المالي بأنها مجموعة من المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا وتتميز بالسرعة والسلاسة التي تعمل على تحسين وتطوير جودة الخدمات المالية التقليدية. وسيتم تحقيق هذا الأخير من خلال التعاون مع شركات جديدة، أو التنافس مع مقدمي الخدمات المالية. (السعدي، 2021: 13) ذكر أن التكنولوجيا والابتكار هي التي تنافس الأساليب المالية التقليدية في تقديم الخدمات المالية، والصناعات الناشئة التي تستخدم التكنولوجيا لتحسين الأنشطة في القطاع المالي. وشددت على أنها التكنولوجيا والابتكار لأنه يعتقد أن هناك. تشمل أمثلة الشمول المالي استخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية والخدمات الهاتفية.

ثانياً. أهمية الشمول المالي: الشمول المالي، على الرغم من طبيعتها الحديثة، تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي ويمكنها توليد مبالغ ضخمة من المال في فترة زمنية قصيرة من خلال توفير المنتجات المالية الرقمية بأقل تكلفة ممكنة في فترة زمنية قصيرة جدًا لتحقيق الأرباح، ومن هنا يمكن تلخيص أهمية الشمول المالي فيما يأتي (بختي، 2020: 96) (NASSIRY, 2018: 6) (جراح وإبراهيم، 2022: 386-387):

1. تتضمن الشمول المالي مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي لا تستطيع البنوك التقليدية تقديمها للعديد من العملاء، مثل التمويل الجماعي، والتحويلات المالية الدولية، والمدفوعات الهاتفية، وأدوات إدارة المحافظ عبر الإنترنت.
2. لقد تغير هيكل الخدمات المالية بالكامل، كما تغيرت أيضًا طرق وآليات تقديم الخدمات المصرفية للعملاء، فأصبحت أسرع وأرخص وأكثر دقة وأكثر أمانًا وشفافية.
3. التركيز على تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة في أي وقت وفي أي مكان، وتقديم الخدمات المالية للعملاء، وتوسيع قدرتهم على بيع واستهلاك هذه الخدمات عبر الحدود من خلال نقاط اتصال متعددة القنوات.
4. تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الناشئة في مجال المؤسسات المالية والشمول المالي. كلما كانت المؤسسة التعليمية أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية، كلما أصبحت أكثر قدرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً.

ثالثاً. أهداف الشمول المالي: الشمول المالي ليست ظاهرة حديثة، فأصولها تعود إلى أبعد من ذلك بكثير، ولكن منذ ثورة الإنترنت وظهور الهواتف الذكية، أصبحت أكثر انتشارا واستخدامها على

نطاق واسع في العديد من المجالات، بما في ذلك المعاملات بين المؤسسات والشركات. كما إن ظهورها وتطورها كان مدفوعًا بالطلب على الحلول من العملاء والتجار والبنوك. ظهرت عدة أهداف لحل المشاكل المالية التي يواجهها الأفراد والشركات، منها: (عبدالغاني، 2022: 23) (العنزي، 2018: 86) (جازيه ومحمد، 2019: 156) (ozili, 2018: 9):

1. **خفض التكاليف:** تلتزم الشمول المالي بخفض التكاليف الحالية حتى يتمكن عدد أكبر من المستخدمين، وخاصة الشركات والأفراد الذين ليس لديهم حسابات مصرفية، من الوصول إلى الخدمات المالية.
2. **خصوصية أكثر:** تم تصميم خدمات ومنتجات الشمول المالي بناءً على الاحتياجات الفردية للعملاء، حيث تختلف احتياجات كل بنك عن احتياجات البنوك الأخرى ويمكن تحقيقها من خلال قنوات متعددة.
3. **السرعة:** غالبًا ما تعتمد منتجات وخدمات الفينتك على التكنولوجيا التقنية لإكمال الإجراءات والعمليات مما يعني توفير إيقاع خدمة أسرع.
4. **الانتشار:** يمكن لمنتجات وخدمات الشمول المالي عبور الحدود لأنها يمكن أن تخدم العملاء الذين لا ينتمون إلى موقع جغرافي واحد.
5. **المقارنة:** تتيح خدمات ومنتجات الشمول المالي للعملاء المقارنة بين العديد من الشركات والبنوك من حيث الخدمات والأسعار

رابعاً. عوامل تطور الشمول المالي: هنالك العديد من عوامل ساهمت في ظهور الشمول المالي بالعالم وأتساعها واستيعاب مستجداتها ومنها الآتي (Liudmila, 2016: 4) (الياسري، 2023: 14):

1. **التطور التكنولوجي:** من أبرز خصائص الشمول المالي هو عدم وجود أي قيود مادية يمكن أن تعيق أو تعيق تقدمها من حيث التطور التكنولوجي، وقد أدى ذلك إلى زيادة معدل التقدم والقبول وسمح بتحديد ميزات جديدة، وتساهم تكلفة التكنولوجيا أيضًا في هذا النمو المتسارع التقنيات الجديدة يمكن للأنظمة الحديثة أن تزيد من مرونة الأنظمة المؤسسية، على سبيل المثال المصارف.
2. **توفر التمويل:** أصبح التمويل أسهل بشكل متزايد، مما يسمح لرواد الأعمال والمؤسسين بإطلاق مشاريع جديدة.
3. **تغير توقعات العملاء:** إن طلبات العملاء على الخدمات الرقمية تتغير باستمرار، مما يتطلب من الشركات التقليدية مثل شركات الشمول المالي إيجاد حلول مبتكرة.
4. **الدعم التنظيمي:** من خلال دعم مثل هذه التقنيات، تساعد الحكومات والهيئات التنظيمية على تقليل الحواجز التي يواجها المستثمرون، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن بعض الحكومات قد أدركت الدور الهام الذي تلعبه شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز وتحقيق الدور التقليدي للتمويل.
5. **التطور والتقدم:** إن التقدم في الأدوات المالية وتوسع التكنولوجيا المالية، فضلا عن تطور طرق الدفع الإلكتروني، سهّل الوصول إلى عدد أكبر من السكان من خلال العالم الافتراضي والتطبيقات الإلكترونية
6. **السهولة:** يعد التعامل مع الشمول المالي أسهل بكثير مقارنة بالأدوات التقليدية.
7. **قلة التكلفة:** تكلفة استخدام التكنولوجيا منخفضة ويمكن الوصول بسهولة إلى الخدمات الجيدة.

خامساً. أهم الأدوات المستخدمة في الشمول المالي: أحدثت أدوات وأساليب الشمول المالي تغييرات جوهرية في السرعة والكفاءة والراحة في مجال الخدمات المالية، مما أدى إلى خفض التكاليف وزيادة

العائدات وتقديم خدمات أفضل وأعلى جودة، وسنذكر أكثر الأدوات والوسائل المستخدمة في الشمول المالي بالآتي:

1. **جهاز الصراف الآلي:** بعدّها الخدمة الإلكترونية الأكثر انتشارًا، ظهرت أجهزة الصراف الآلي في الثمانينيات كبديل لموظفي الصرافة في فروع البنوك، إذ تعتمد على أجهزة مخصصة للعملاء أو العملاء لإجراء العمليات المالية المختلفة تلقائيًا دون اللجوء إلى أجهزة الصراف الآلي الخاصة بالبنك
2. **نقاط البيع الالكترونية (POS):** جهاز موجود في المتاجر التجارية والخدمية بكافة أنواعها وأنشطتها يمكن العميل من دفع ثمن السلع والخدمات التي يتلقاها عن طريق تمرير بطاقة بلاستيكية داخل الجهاز حتى تتم قراءة البيانات بسرعة ونقلها من حساب المشتري المبلغ المطلوب هو يتم تحويلها إلى حساب التاجر. (عصام وصبرين، 2022: 15)
3. **بطاقات الدفع الإلكترونية:** البطاقات التي تحتوي على شرائح إلكترونية تتيح إجراء المعاملات المالية الإلكترونية. وتعتبر بديلاً للعملات الورقية والمعدنية التقليدية حيث أنها تمكن الأفراد والشركات من إجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت أو من خلال أجهزة الدفع الإلكترونية (مصطفى ومصطفى، 2022: 14).
4. **الوكيل المصرفي:** كيان قانوني تتعاقد معه مؤسسة مالية أو مشغل شبكة الهاتف المحمول لمعالجة معاملات العملاء وتقديم الخدمات نيابة عن الآخرين، مما يسمح للعملاء بإيداع وسحب وتحويل الأموال، أو دفع الفواتير، أو التحقق من أرصدة الحسابات، أو تلقي المدفوعات الحكومية (بن عرفة، وبربوش، 2019: 24).

الأداء المصرفي والعوامل المؤثرة فيه

أولاً. مفهوم الأداء المصرفي: لقد شهد مفهوم الأداء تغيرات كبيرة عبر تاريخ التطور المصرفي نتيجة للتغيرات الكبيرة والعوامل المؤثرة عليه. وقد أدى ذلك إلى تغييرات وتطورات في مفهوم الأداء وطرق ومقاييس تقييمه، الأداء يعني (إنجاز مشروع أو آلية لتحقيق الأهداف التنظيمية) (سهام ويونس، 2017: 3) يلعب الأداء دوراً مهماً وأساسياً في كل مؤسسة، وخاصة المؤسسات المصرفية (لأن الأداء يمثل الجانب الأكثر أهمية). يتمحور الأداء حول وجود المصارف، ويعكس قدرة البنوك على الوفاء بمسؤولياتها تجاه القائمين عليها، ويعد الضمانة الأساسية بعد تحسن الأداء، وفي القطاع المصرفي، تم تحديد مفهوم الأداء الموحد من قبل الباحثين نظرا لاختلاف المعايير والمعايير المعتمدة، واختلاف أهداف وغايات كل مصرف، وتنوع المصالح (سعود، 2018: 3-4). ويتم تعريفها بمدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة، أو الكفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال تحقيق الأهداف المالية بأقل تكلفة، ويتم استغلال موارد المصرف على النحو الأمثل وتعظيم الأداء هو المفتاح إلى الأداء المالي. (بوخلخال وبن ثابت، 2021: 146) وهذا يعني أيضًا إلى أي مدى تحقق المصارف هامش أمان يستبعد الأزمات المالية وظاهرة الإفلاس والعسر المالي، أي مدى قدرة المؤسسات المالية على مواجهة المخاطر والصعوبات المالية.

ثانياً. أهمية الأداء المصرفي: وتكمن أهمية قياس أداء المصارف التجارية في النقاط الآتية: (الخطيب، 2010: 46) (عوض، 2020: 23):

1. تبين عملية قياس الأداء مدى استخدام الموارد المالية بالشكل الأمثل على مستوى المصرف أو الإدارة المصرفية.
2. تعكس عملية قياس الأداء مدى قيام الإدارات والوحدات الإدارية بمهامها على أكمل وجه ممكن

3. يرتبط التخطيط بعملية قياس الأداء لأن القياس يعكس مدى فعالية التخطيط إذ يقوم المصرف بمهامه على أكمل وجه ممكن ومن ثم تشخيص أوجه القصور ومحاولة تصحيحها.
4. تعد عملية قياس الأداء من أهم ركائز العملية الرقابية للمصرف.
5. تساعد عملية القياس في توضيح طبيعة العلاقة بين المديرين والمرؤوسين في عملية صياغة خطة المصرف ومدى تحقيق الأهداف المحددة، كما يمكن لعملية التقييم بين الأداء المخطط والأداء الفعلي أن تحفز الموظفين وتدفعهم إلى العمل بجدية أكبر إلى تحقيق أهداف المصرف.

ثالثاً. العوامل المؤثرة على الأداء المصرفي: تواجه المصارف والمؤسسات المصرفية أثناء ممارسة أنشطتها العديد من المشاكل والصعوبات التي من الممكن أن تعيق أداء وظائفها التجارية، ولذلك تبحث الجهات الرقابية المصرفية عن أسباب هذه المشاكل وتحتاج إلى تحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية لها العوامل المختلفة التي تؤثر على أداء المصرفي هي:

❖ **العوامل الخارجية**: أهم العوامل الخارجية المؤثرة على أداء المصرف هي كما يأتي (حسن، 2022: 57) (سارة واية، 2020: 9):

أ. الأوضاع الاقتصادية والسياسية: ويتأثر أداء المصرف باستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في الدول المجاورة، وهو ما شهدته العديد من الدول مثل الجزائر التي عانت من سنوات الحصار وعدم الاستقرار السياسي. وكذلك الظروف الاقتصادية التي تعمل فيها المصارف، إذ يتم استهداف عملياتها وتعطيل إرسال الشيكات والبريد المرتجع. وبالنسبة للمصارف، فأن تقلبات أسعار الصرف الناتجة عن التلاعب بالعملة وشركات الصرافة، والتي لها جميعا تأثير سلبي على إجمالي موجودات ومطلوبات المصارف وإدارتها، لها تأثير واضح على تخصيص الموارد المالية المختلفة للمصارف مما يؤثر على أرباحهم.

ب. التشريع القانوني والرقابة المصرفية وضوابطها: للتشريعات القانونية واللوائح المصرفية تأثير كبير على الأداء العام للمصارف، إن التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والرقابية المصرفية بضبط أداء المصارف للحفاظ على نزاهتها المالية وحماية أموال المودعين، وضعت التزامات إضافية على بعض المصارف، على شكل قيود على القطاع المصرفي، سهولة تنقل المنشأة وحجمها، والحفاظ على سيولة إضافية وتحديد المخصصات وغيرها

ج. العوامل الدينية والاجتماعية: يحجم بعض العملاء عن التعامل مع المصارف التجارية كونها لا تعتمد على الشريعة الإسلامية كأساس لعملياتها المصرفية، ومن ثم في حالة وجود المصارف الإسلامية، يفضل هؤلاء التعامل مع هذا النوع من المصارف، ومن هنا فأن تأثير العامل الديني سوف ينعكس سلبا على كل من جانبي الميزانية العامة للمصرف التجاري على جانب المطلوبات يحد العامل الديني من قدرة المصارف التجارية في تنمية مواردها المالية وذلك من خلال أحجام هؤلاء العملاء على إيداع الاموال في هذه المصارف وإلى جانب العامل الديني هناك عامل اجتماعي يؤثر أيضا في أداء المصارف والذي يعكس مدى انتشار العادات المصرفية أو درجة الوعي المصرفي الذي يؤدي إلى انخفاض حجم النقد المتداول.

❖ **العوامل الداخلية** (ياس، 2022: 50) (الدوري وجواد، 2023: 166)، (الطراونة، 2022: 50) (Friesenbichler, 2014: 14):

أ. الهيكل التنظيمي للمصرف: هو إطار تفاعل كافة المتغيرات المتعلقة بالمصرف وعمله، وهو الذي يحدد وسائل الاتصال والسلطة والمسؤولية، وطريقة تبادل الأنشطة والمعلومات. ويمثل الهيكل

التنظيمي للمصرف الكثافة الإدارية للوظائف الإدارية للمؤسسة، بما في ذلك التمايز الرأسي، أي عدد المستويات الإدارية ودرجة تمايز المؤسسات المصرفية؛ والتمايز الأفقي، وهو عدد المهام القائمة على تقييم العمل والمدخلات الجغرافية على أساس عدد المؤسسات. يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسة المصرفية من خلال المساعدة في التنفيذ الناجح للخطط من خلال تحديد الأعمال والأنشطة التي ينبغي القيام بها ولمن يتم تخصيص الموارد، وكذلك من خلال تسهيل تحديد الأدوار الفردية. التنظيم والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن الأعراف، وبالتالي تسهيل اتخاذ قرارات أكثر فعالية وكفاءة من قبل إدارة المنظمة

ب. التكنولوجيا: هي الأساليب والمهارات والوسائل التي تستخدمها المؤسسات المصرفية لتحقيق الأهداف المتوقعة، وتلعب دوراً في ربط الموارد بالاحتياجات. يجب على المؤسسات المصرفية تحديد نوع التكنولوجيا التي تتناسب مع طبيعة أعمالها وتتوافق مع أهدافها، إذ تعد التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجهها. تتطلب المؤسسات المالية المصرفية من المؤسسات المصرفية التكيف مع التكنولوجيا واستيعاب التكنولوجيا وتحويل وتطوير أدائها الخاص لتحقيق غرض مطابقة التكنولوجيا والأداء. والسبب في أن التكنولوجيا يمكن أن تلعب دورًا كاملاً هو أنه فضلا عن زيادة الأرباح، فإنها تغطي أيضًا قوة المنافسة والحد من المخاطر والجوانب الأخرى.

ج. السيولة: تشير إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته بشكل فوري، تساعد السيولة المصارف على تجنب الخسائر التي قد تحدث إذا اضطرت إلى تسييل بعض أصولها غير السائلة، ولذلك يمكن القول إن السيولة تمثل عناصر الحماية والأمان على مستوى المصرف مع الحفاظ على قدرات الجهاز المصرفي تلبية طلب الائتمان

د. خسائر او أرباح القروض: الأعمال الائتمانية التي يمنحها المصرف تؤثر بشكل كبير على ربحية المصرف إذ يتم تخصيص الكثير من الموارد لأعمال الائتمان إذ يعد الإقراض أحد الأنشطة الأساسية للمصرف التجاري ومن ثم العمل الرئيس من المصرف التجاري، بالنسبة للودائع في شكل قروض، تتم مراقبة نسب الائتمان لأن عمليات الائتمان يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على ربحية المصرف عندما يفقد المقترض القدرة على سداد القرض.

ه. حجم المؤسسات المالية المصرفية: تقسيم المؤسسات المالية المصرفية على مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكبيرة، هناك مجموعة متنوعة من المقاييس التي قد تؤثر أو تصنف أو تقيس حجم المؤسسة، بما في ذلك إجمالي الأصول أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة، وإلى حد ما تصنيفها للأداء المالي. ومن السلبيات أن الحجم المؤسسي المفرط يشكل عائقاً أمام الأداء المالي لأنه في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيداً وقد يكون هناك تأثير إيجابي إذ إن حجم المؤسسة الكبير يتطلب عدداً كبيراً من المحللين الماليين، الأمر الذي ساعد على تحسين جودة أدائها المالي، الأمر الذي هو الوضع الأكثر واقعية.

رابعاً. مؤشرات الأداء المصرفي:

1. **مؤشر الربحية:** وهي مقياس للنتائج التشغيلية للمصرف، ومدى فعالية القرارات الاستثمارية للإدارة العليا، ومدى قدرتها على تحقيق الربحية من خلال استخدام الإيرادات المتاحة لتوليد عوائد من الأموال المستثمرة في المشاريع المختلفة. المستويات المرتفعة لهذه المؤشرات تشير إلى مدى فعالية المصرف في تحقيق الأرباح وتهتم الإدارة العليا بهذه النسب لفهم مدى نجاحها ومثال على تلك النسب لقياسها:

معدل العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة \ اجمالي الموجودات ×100%
(شندل وعلي، 2022: 146)

2. **مؤشرات السيولة**: وهي نسبة الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة، والسيولة هي التي تحدد قدرة المصرف وقدرته على سداد ديونه عند استحقاقها في تاريخ الاستحقاق، حيث أن ذلك لن يعرضه لضائقة مالية وقت السداد، يتم تصنيف سيولة الموجودات في البيانات المالية كموجودات متداولة ورأس مال عامل لأنها تمثل الموارد اللازمة للعمليات اليومية طويلة الأجل للمصرف، بينما يستخدم الاستثمار في رأس المال العامل الموجودات المتداولة للوفاء بالمطلوبات قصيرة الأجل، ويمكن قياسها في المعادلة الآتية:

نسبة التداول: الموجودات المتداولة \ المطلوبات المتداولة ×100%
(الجبوري والهاشمي، 2017: 195).

3. **مؤشرات كفاية رأس المال:** ويقصد بكفاية رأس المال قدرة المصرف على سداد التزامات ديونه طويلة الأجل للمالكين والمودعين وتعطي هذه المؤشرات نسبة دقيقة للوضع المالي للمصرف، والتي تبين مقدار مساهمة الدين في رأس المال. تقييم الأداء المالي من خلال تحليل كفاية رأس المال باستخدام مجموعة من النسب ويمكن توضيح أبرز معادلة لقياسها (كامل، 2020: 172):

نسبة حق الملكية إلى اجمالي الموجودات = حق الملكية \ اجمالي الموجودات ×100%

العلاقة الترابطية بين الشمول المالي والأداء المصرفي: ولم يعد عمل المصارف التجارية يقتصر على الخدمات المصرفية التقليدية كإصدار القروض والسلف، وخصم الفواتير التجارية، بل بدأت في تطوير وابتكار منتجات مصرفية جديدة تلبي احتياجات العملاء. التكيف مع تطور التكنولوجيا الحديثة في صناعة الخدمات المصرفية، وتحسين كفاءة الخدمات المصرفية الإلكترونية، بحيث يكون لها تأثير وتأثير كبير وإيجابي على الأداء المالي للمصارف، ومن ثم تحقيق التحول في الخدمات المصرفية التقليدية، تعتمد المصارف على وسائل الاتصال الحديثة والانترنت على مدار الساعة (الخدمات متاحة 24 ساعة يوميا) مما يتيح للمصارف الاستمتاع بالخدمات المصرفية الالكترونية الحديثة والتي توضح عمل المصارف من خلال الانترنت وهي اللغة المستخدمة في عمل المصرف، التواصل هو وسيلة بين المصارف والعملاء ولذلك ومع تطور التجارة الإلكترونية ووسائل الاتصال الحديثة، زاد اهتمام المصارف التجارية العالمية بالعمل المصرفي وتقديم الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت، وقام بتطوير نظام يسمح للعملاء بالوصول إلى الحسابات والمعلومات التي يتوقعونها من مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية عبر أجهزة الحاسوب لذلك فأن التسويق المصرفي مهم جداً للخدمات المصرفية الإلكترونية، ومن لديه خدمة أو سلعة أو فكرة جديدة ويريد بيعها، عليه أولاً أن يفهم الدوافع الحقيقية التي تجعل العملاء يشترون الخدمة أو يتعاملون مع المنتج او الخدمة، ومن هذا المنطلق، بدأت المصارف في التركيز على تطوير الخدمات والمنتجات للعملاء في جو من المنافسة والإبداع والابتكار، والسعي لتبقى فعالة وكفؤة مع كل ما هو جديد والاعتماد على كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة بالدرجة الأولى للعملاء الذين يتعامل معهم، فأن هذا التمايز في تقديم هذه الخدمات سيكون سبب وثمن النجاح وسيضمن استمرار المصرف في عمله وتحسين كفاءة مؤسساته المالية والأداء من أجل البقاء والمواكبة العصر الحديث والتميز في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، أكدت الأبحاث أن الخدمات المصرفية الإلكترونية لها دور فعال في جذب العملاء، وتحسين رضا العملاء، وخفض تكاليف الخدمة، ومن ثم تحسين الأداء المالي للمصارف وزيادة

ربحيتها، عندما تقوم المصارف بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية فإنها تقلل من عبء العمل والوقت والتكاليف وفقا لمعايير ومعايير محددة ودقيقة، مما يقلل من طاقة العملاء ووقتهم وتكاليفهم وإنجاح العمل المصرفي وبالتالي تهيئة البيئة المناسبة لتحقيق الكفاءة وتحسين الأداء المالي، كما تسعى المصارف إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في الأداء المالي من خلال تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتعد زيادة خدمات الدفع الإلكتروني أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك المركزي العراقي إلى زيادتها بهدف تعريف أكبر عدد ممكن من العملاء على النظام المالي وزيادة الخدمات المصرفية الداخلية من خلال استخدام أدوات المدفوعات الإلكترونية للأعمال والإلغاء التدريجي للمعاملات النقدية (الثويني، 2022: 62-63) (عقل واخرون، 2023: 94-95).

المبحث الثاني

الجانب العملي للبحث

تمهيد

يمثل هذا المبحث وصفا دقيقا لعينة البحث ليتم الاعتماد عليها في التوصل إلى نتائج البحث، وكيفية تحديد حجم العينة والأسباب التي دعت لاختيارها، وتحديد المدة الزمنية للعينة، كما يتناول المبحث آليات قياس متغيرات البحث المستقلة والتابعة والتحليل الوصفي لعينة البحث

مجتمع وعينة البحث: تمثل ميدان البحث بالقطاع المصرفي نظراً لأهمية هذا القطاع في تسريع عجلة التنمية للاقتصادات المحلية وتعزيز العلاقات التجارية والمالية العالمية، ويمثل مجتمع البحث بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وعددها 46 مصرف، وقد تم اختيار عينة حكمية تبلغ (15) مصرف ولفترة (5) سنوات امتدت من (2018) ولغاية (2022).

جدول (1): المصارف عينة البحث

ت	ألمصرف	ألرمز	ت	ألمصرف	ألرمز
1	مصرف بغداد	BBOB	9	مصرف اشور	BASH
2	المصرف التجاري	BCOI	10	المصرف المتحد للاستثمار	BUND
3	مصرف الخليج التجاري	BGUC	11	مصرف الموصل	BMFI
4	مصرف الشرق الأوسط	BIME	12	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	BNOR
5	مصرف سومر التجاري	BSUC	13	المصرف الأهلي العراقي	BNOI
6	مصرف عبر العراق	BTRI	14	مصرف المنصور	BMNS
7	مصرف الاتحاد العراقي	BUOI	15	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	BEFI
8	مصرف الائتمان العراقي	BROI			

المصدر: الجدول من اعداد ألباحث.

قياس متغيرات ألبحث: شمل البحث على متغيرين وكما يأتي:

1. **النوع الأول: المتغير المستقل:** الشمول المالي وتم أخذ الأبعاد الأتية: (أجهزة الصراف الآلي، المحافظ الالكترونية، بطاقات الدفع الالكترونية، الصكوك الالكترونية)

2. **النوع الثاني: المتغير التابع:** الأداء المصرفي وتم أخذ المؤشرات الآتية: (الربحية، السيولة، كفاية رأس المال)

جدول (2): مقاييس متغيرات البحث

نوع المتغيرات	المؤشر	الرمز	القياس	مصدر البيانات
المتغير المستقل (التكنلوجيا المالية)	أجهزة الصراف الالي	X1	المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج الاقتصاد القياسي بالاعتماد على برنامج (Eviwes) واستخدام نموذج (ARDL)	التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية (2022-2018)
	بطاقات الدفع الالكتروني	X2		
	المحافظ الالكترونية	X3		
	الصكوك الالكترونية	X4		
المتغير التابع (الأداء المصرفي)	مؤشر السيولة	1Y		
	مؤشر الربحية	Y2		
	مؤشر كفاية راس المال	3Y		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

ثانياً. النتائج التحليلية:

1. **الإحصاءات الوصفية**: يوضح الجدول رقم **(1)** الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة .بلغ متوسط السيولة المصرفية 134.63% بانحراف معياري قدره 106.55%، مما يشير إلى تباين كبير في مستويات السيولة بين المصارف .هذا التباين يعكس اختلاف استراتيجيات إدارة السيولة، إذ تتراوح السيولة من حد أدنى بلغ 1.67% لدى بعض المصارف إلى حد أقصى وصل إلى .486.84% أما متوسط الربحية (ROA) فبلغ 0.49% وهو معدل منخفض نسبياً يعكس التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي، مع وجود قيم سالبة لبعض المصارف (-3.64%) تشير إلى خسائر تشغيلية.

جدول (1): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

المتغير	المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
السيولة (%)	75	134.63	106.55	1.67	486.84
الربحية ROA (%)	75	0.49	1.46	-3.64	5.68
كفاية رأس المال (%)	75	178.62	115.96	14.68	529
أجهزة الصراف الآلي	75	1,402	481	865	2,223
بطاقات الدفع الإلكتروني	75	12,435,045	2,761,906	8,810,030	16,202,771
المحافظ الإلكترونية	75	1,395,919	1,032,722	271,906	2,970,390
الصكوك الإلكترونية	75	609,272	108,109	464,465	798,193

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15.

فيما يتعلق بكفاية رأس المال، بلغ المتوسط 178.62% وهو يفوق بكثير الحد الأدنى المطلوب من بازل (8%)، مما يعكس نهجاً محافظاً في إدارة رأس المال .أما مؤشرات الشمول المالي فتظهر نمواً مطرداً، إذ زاد عدد أجهزة الصراف الآلي من 865 جهازاً عام 2018 إلى 2,223 جهازاً عام 2022 بزيادة قدرها 157%. كذلك شهدت بطاقات الدفع الإلكتروني نمواً بنسبة 84%، والمحافظ الإلكترونية بنسبة 992%، مما يدل على التوجه المتزايد نحو تحقيق الشمول المالي والتحول الرقمي في القطاع المصرفي العراقي.

2. **مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التابعة:** يشير الجدول رقم (2) إلى طبيعة العلاقات الارتباطية بين مؤشرات الأداء المصرفي الثلاثة .أولاً، يظهر ارتباط ضعيف وموجب بين السيولة والربحية (0.079)، وهو ما يعني أن زيادة السيولة لا تؤثر بشكل كبير على الربحية .هذه النتيجة قد تبدو مفاجئة للوهلة الأولى، إلا أنها تعكس حالة التوازن الدقيق الذي تسعى إليه المصارف :فالسيولة المرتفعة توفر الأمان لكنها تقلل من فرص الاستثمار، بينما السيولة المنخفضة تزيد المخاطر لكنها قد تحسن الربحية من خلال توظيف الأموال في أصول ذات عائد أعلى.

جدول (2): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التابعة

المتغير	السيولة%	الربحية ROA	كفاية رأس المال%
السيولة%	1	0.079	0.057
الربحية ROA	0.079	1	-0.421
كفاية رأس المال%	0.057	-0.421	1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15.

ثانياً، يوجد ارتباط سالب ومتوسط القوة بين الربحية وكفاية رأس المال(0.421-) ، وهو ما يعكس المفاضلة الكلاسيكية Trade-off في النظرية المصرفية بين الاحتفاظ برأس مال كافٍ وتحقيق ربحية عالية .فزيادة رأس المال تعني تجميد أموال كان من الممكن استثمارها في أصول مدرة للدخل، مما يقلل من العائد على حقوق الملكية والأصول .هذه العلاقة السالبة تتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة Berger (1995) ودراسة Athanasoglou et al. (2008). ثالثاً، الارتباط بين السيولة وكفاية رأس المال ضعيف جداً (0.057)، مما يشير إلى أن هذين المؤشرين يعملان بشكل مستقل إلى حد كبير في سياق المصارف العراقية.

3. **مصفوفة الارتباط لمؤشرات الشمول المالي:** يكشف الجدول رقم (3) عن خاصية مهمة في بيانات الشمول المالي المستخدمة، وهي الارتباط القوي جداً بين معظم المؤشرات .فالارتباط بين أجهزة الصراف والمحافظ الإلكترونية بلغ 0.982، وبين بطاقات الدفع والمحافظ 0.980، وبين أجهزة الصراف وبطاقات الدفع 0.951. هذه المعاملات المرتفعة) أكبر من (0.95 تشير إلى وجود مشكلة Multicollinearity شديدة، مما يعني أن هذه المتغيرات الثلاثة تتحرك معاً بشكل متناغم تقريباً وتعكس بعداً واحداً من الشمول المالي وهو التطور العام في البنية التحتية للخدمات المصرفية الإلكترونية.

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.28

جدول (3): مصفوفة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي

المتغير	أجهزة الصراف	بطاقات الدفع	المحافظ	الصكوك
أجهزة الصراف	1	0.951	0.982	-0.318
بطاقات الدفع	0.951	1	0.98	-0.265
المحافظ	0.982	0.98	1	-0.376
الصكوك	-0.318	-0.265	-0.376	1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15.

هذا الارتباط العالي له تداعيات منهجية مهمة على نتائج نماذج الانحدار، إذ يجعل من الصعب - إن لم يكن مستحيلاً - تحديد التأثير الفردي والمستقل لكل متغير على حدة .في المقابل، يظهر الارتباط السالب بين الصكوك الإلكترونية وباقي المؤشرات) يتراوح بين 0.265- و- (0.376، وهو ما يشير إلى أن هذا المؤشر يتحرك في اتجاه معاكس أو على الأقل مختلف عن باقي المؤشرات .قد يعود ذلك إلى تذبذب استخدام الصكوك الإلكترونية خلال فترة الدراسة، أو إلى اختلاف طبيعة هذا المؤشر الذي يعكس معاملات أكثر رسمية مقارنة بالمعاملات اليومية التي تعكسها المؤشرات الأخرى.

4. نماذج الانحدار Panel Data

النموذج الأول: أثر الشمول المالي على السيولة المصرفية: يوضح الجدول رقم (4) نتائج النموذج الأول الذي يختبر أثر مؤشرات الشمول المالي على السيولة المصرفية .النتيجة الأبرز هي أن النموذج ككل غير معنوي إحصائياً بشكل واضح، حيث بلغت قيمة F-statistic مجرد 0.045 باحتمالية P-value تساوي0.996 ، وهو ما يعني رفض الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير معنوي . كما أن معامل التحديد R^2 المنخفض جداً (0.0026) يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الأربعة مجتمعة تفسر فقط 0.26% من التباين في السيولة المصرفية، وهي نسبة ضئيلة جداً تكاد تكون معدومة.

جدول (4): نموذج الانحدار - السيولة المصرفية

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة t	P-value
الثابت	134.63	12.63	10.66	0.000***
أجهزة الصراف (X1)	-4.58	87.78	-0.05	0.959
بطاقات الدفع (X2)	6.94	97.95	0.07	0.944
المحافظ (X3)	-2.75	169.59	-0.02	0.987
الصكوك (X4)	-5.77	20.66	-0.28	0.781

N = 75 Prob(F) = 0.996 F-statistic = 0.045 Adj. R^2 = -0.0544 R^2 = 0.0026

ملاحظة : *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.10

عند النظر إلى المعاملات الفردية، نجد أن جميع متغيرات الشمول المالي غير معنوية إحصائياً .معامل أجهزة الصراف سالب (4.58-) مع P-value تساوي0.959 ، ومعامل بطاقات الدفع موجب (6.94) مع P-value تساوي 0.944، ومعامل المحافظ سالب (2.75-) مع P-value تساوي0.987 ، ومعامل الصكوك سالب (5.77-) مع P-value تساوي .0.781 جميع هذه القيم الاحتمالية مرتفعة جداً (أكبر بكثير من) 0.10، مما يعني عدم وجود أي دليل إحصائي على تأثير هذه المتغيرات على السيولة.

يمكن تفسير هذه النتيجة من زوايا عدة .أولاً، قد تكون السيولة المصرفية محددة بعوامل داخلية خاصة بكل مصرف) مثل سياسات الإدارة، هيكل الودائع والقروض، وطبيعة المحفظة الاستثمارية (أكثر من كونها متأثرة بالبيئة العامة للشمول المالي .ثانياً، المتغيرات المستقلة المستخدمة هي متوسطات على مستوى القطاع وليست خاصة بكل مصرف، مما يعني أن جميع المصارف في نفس السنة لديها نفس القيم، ومن ثم لا يمكن لهذه المتغيرات أن تفسر الاختلافات الكبيرة في السيولة بين المصارف) والتي يعكسها الانحراف المعياري العالي البالغ 106.55%.

النموذج الثاني: أثر الشمول المالي على الربحية (ROA): يعرض الجدول رقم (5) نتائج النموذج الثاني الذي يفحص تأثير الشمول المالي على ربحية المصارف مقاسة بالعائد على الأصول .(ROA) على الرغم من أن هذا النموذج يظهر تحسناً طفيفاً مقارنة بالنموذج الأول من حيث القدرة التفسيرية $R^2 = 0.0464$ (مقابل 0.0026)، إلا أنه لا يزال غير معنوي إحصائياً عند المستويات المقبولة، إذ بلغت قيمة F-statistic نحو 0.852 باحتمالية P-value تساوي .0.497 هذا يعني أن الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تأثير للشمول المالي على الربحية لا يمكن رفضها.

جدول (5): نموذج الانحدار – الربحية (ROA)

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة t	P-value
الثابت	0.49	0.17	2.92	0.005***
أجهزة الصراف (X1)	1.32	1.18	1.13	0.264
بطاقات الدفع (X2)	1.09	1.31	0.83	0.408
المحافظ (X3)	-2.31	2.27	-1.02	0.312
الصكوك (X4)	-0.37	0.28	-1.34	0.185

N = 75 Prob(F) = 0.497 F-statistic = 0.852 Adj. R^2 = -0.0080 R^2 = 0.0464

ملاحظة : *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.10

من الناحية الاقتصادية، تظهر المعاملات المقدرة بعض الإشارات المثيرة للاهتمام رغم عدم معنويتها الإحصائية .فمعامل أجهزة الصراف الآلي موجب (1.32) ومعامل بطاقات الدفع موجب أيضاً (1.09)، مما قد يشير نظرياً إلى أن زيادة هذه الخدمات قد ترتبط بتحسن الربحية من خلال تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة رضا العملاء في المقابل، معامل المحافظ الإلكترونية سالب (2.31-)، وهو الأكبر من حيث القيمة المطلقة، مما قد يعكس التكاليف الأولية المرتفعة لتبني هذه التكنولوجيا .أما معامل الصكوك فهو سالب (0.37-) ويظهر أعلى قيمة t بين المتغيرات (1.34-)، وإن كان لا يزال غير معنوي حتى عند مستوى 10%.

القدرة التفسيرية المنخفضة للنموذج (4.64%) تشير إلى أن العوامل المحددة للربحية في المصارف العراقية هي أساساً عوامل أخرى لم يتم تضمينها في النموذج، مثل كفاءة الإدارة، نسبة القروض المتعثرة، هيكل التكاليف، حجم المصرف، ودرجة التنويع في المحفظة .كما إن القيم السالبة لبعض المصارف في ROA (وصلت إلى 3.64%-) تشير إلى وجود تباين هيكلي كبير في الأداء لا يمكن تفسيره بمؤشرات الشمول المالي وحدها.

النموذج الثالث: أثر الشمول المالي على كفاية رأس المال: يعرض الجدول رقم (6) نتائج النموذج الثالث الذي يدرس أثر مؤشرات الشمول المالي على كفاية رأس المال .يمثل هذا النموذج أفضل النماذج الثلاثة من حيث القدرة التفسيرية، إذ بلغت قيمة R^2 نحو (8.31%) 0.0831، وهي أعلى من النموذجين السابقين .كما أن قيمة F-statistic بلغت 1.587 باحتمالية P-value تساوي 0.188، وهو ما يجعل النموذج قريباً نسبياً من الحد الإحصائي عند مستوى معنوية (0.10) 10%، وإن كان لا يزال غير معنوي عند المستويات التقليدية 5% أو 1%.

جدول (6): نموذج الانحدار - كفاية رأس المال

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة t	P-value
الثابت	178.62	13.18	13.55	0.000***
أجهزة الصراف (X1)	50.33	91.6	0.55	0.584
بطاقات الدفع (X2)	36.93	102.21	0.36	0.719
المحافظ (X3)	-111.52	176.96	-0.63	0.531
الصكوك (X4)	8.52	21.56	0.4	0.694

N = 75 Prob(F) = 0.188 F-statistic = 1.587 Adj. R^2 = 0.0307 R^2 = 0.0831

ملاحظة: *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.10

عند تحليل المعاملات الفردية، نلاحظ أنماطاً مثيرة للاهتمام .فمعاملات كل من أجهزة الصراف (50.33) وبطاقات الدفع (36.93) والصكوك (8.52) موجبة، مما يشير نظرياً إلى أن زيادة هذه المؤشرات قد ترتبط بزيادة في كفاية رأس المال .هذه العلاقة الموجبة منطقية من منظور تنظيمي، إذ إن المصارف التي تتوسع في الخدمات الإلكترونية والشمول المالي قد تحتاج إلى رأس مال أكبر لمواجهة المخاطر التشغيلية والتكنولوجية المرتبطة بهذا التوسع .في المقابل، معامل المحافظ الإلكترونية سالب (111.52-) وهو الأكبر من حيث القيمة المطلقة، مما قد يعكس أن المصارف التي تشهد نمواً في المحافظ الإلكترونية قد تواجه ضغوطاً على رأس المال نتيجة الاستثمارات الكبيرة المطلوبة في البنية التحتية التكنولوجية.

رغم ذلك، يجب التأكيد على أن جميع هذه المعاملات غير معنوية إحصائياً، حيث تتراوح قيم P-value من 0.531 إلى0.719 ، وهي كلها أكبر بكثير من 0.10. هذا يعني أننا لا نستطيع الجزم بوجود تأثير حقيقي لهذه المتغيرات على كفاية رأس المال .مع ذلك، القدرة التفسيرية الأفضل نسبياً لهذا النموذج (8.31%) قد تشير إلى أن العلاقة بين الشمول المالي وكفاية رأس المال أقوى من علاقته بالسيولة أو الربحية، وإن هذه العلاقة قد تكون أكثر وضوحاً مع توفر بيانات أفضل أو فترة زمنية أطول.

ثالثاً. الخلاصة ومناقشة النتائج: بعد استعراض النتائج التحليلية المفصلة للنماذج الثلاثة، يمكن الخروج بخلاصة شاملة تجمع بين النتائج الكمية والتفسيرات النظرية والتداعيات المنهجية .النتيجة الرئيسية والأكثر بروزاً هي عدم وجود تأثير معنوي إحصائياً لمؤشرات الشمول المالي (أجهزة الصراف الآلي، بطاقات الدفع الإلكتروني، المحافظ الإلكترونية، والصكوك الإلكترونية) على مؤشرات الأداء المصرفي (السيولة، الربحية، وكفاية رأس المال) خلال فترة الدراسة 2018-2022 هذه النتيجة، رغم أنها قد تبدو سلبية للوهلة الأولى، إلا أنها تحمل دلالات مهمة وتفتح آفاقاً بحثية جديدة.

1. العوامل المفسرة للنتائج

أولاً. طبيعة البيانات والقيود المنهجية: العامل الأساسي والأكثر تأثيراً في النتائج هو أن مؤشرات الشمول المالي المستخدمة في هذه الدراسة هي متوسطات على مستوى القطاع المصرفي ككل، وليست بيانات خاصة بكل مصرف على حدة .هذا يعني أن جميع المصارف الخمسة عشر في نفس السنة لديها نفس القيم تماماً للمتغيرات المستقلة الأربعة .من منظور إحصائي، هذه البيانات تُعرف بأنها "time-variant" تتغير عبر الزمن (ولكنها) "cross-sectionally constant" ثابتة عند المقطع العرضي .(هذه الخاصية تجعل من المستحيل تقريباً للمتغيرات المستقلة أن تفسر الاختلافات الكبيرة في الأداء بين المصارف المختلفة .فعلى سبيل المثال، إذا كان مصرفان في عام 2020 لديهما نفس قيمة" عدد أجهزة الصراف 1340) "جهاز(، ولكن أحدهما لديه سيولة 50% والآخر200% ، فأن المتغير المستقل لا يمكنه تفسير هذا الفرق الكبير.

ثانياً. التأثير غير المباشر والمتغيرات الوسيطة: من المحتمل أن يكون تأثير الشمول المالي على الأداء المصرفي غير مباشر، أي أنه يعمل من خلال متغيرات وسيطة لم يتم تضمينها في النماذج الحالية .على سبيل المثال، قد تؤدي زيادة أجهزة الصراف الآلي إلى زيادة عدد العملاء، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الودائع، والتي تؤثر في النهاية على السيولة والربحية .في هذا السيناريو، تكون العلاقة المباشرة بين أجهزة الصراف والسيولة ضعيفة أو معدومة، لكن العلاقة غير المباشرة (من خلال عدد العملاء والودائع) قد تكون قوية .لاختبار هذه الفرضية، نحتاج إلى نماذج أكثر تعقيداً مثل نماذج المسار Path Analysis أو نماذج المعادلات الهيكلية.SEM

ثالثاً. البعد الزمني وتأخر التأثير :الفترة الزمنية للدراسة (خمس سنوات من 2018 إلى 2022) قد تكون قصيرة نسبياً لظهور تأثير واضح للشمول المالي على الأداء المصرفي .فالتغيرات الهيكلية في القطاع المصرفي، وخاصة تلك المتعلقة بالتحول الرقمي والشمول المالي، تحتاج عادة إلى فترات أطول (10 سنوات أو أكثر) حتى تنعكس آثارها الكاملة على المؤشرات المالية .علاوة على ذلك، قد يكون هناك تأخر زمني Lag Effect بين التوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية وظهور تأثيرها على الأداء، إذ تتطلب هذه الخدمات فترة تأقلم من العملاء وفترة استرداد للاستثمارات الأولية .استخدام نماذج بتأخيرات زمنية Lagged Panel Models قد يكشف عن علاقات لم تظهر في النماذج الحالية.

رابعاً. مشكلة التعددية الخطية Multicollinearity: كما أظهر الجدول رقم (3)، يوجد ارتباط قوي جداً) يتراوح بين 0.95 و (0.98 بين ثلاثة من المتغيرات المستقلة الأربعة) أجهزة الصراف، بطاقات الدفع، والمحافظ الإلكترونية .(هذه المشكلة الإحصائية تجعل من الصعب جداً - إن لم يكن مستحيلاً - تحديد التأثير الفردي والمستقل لكل متغير على حدة .فعندما تتحرك المتغيرات معاً بهذا القدر من التناغم، يصبح من غير الممكن عملياً الفصل بين تأثيراتها .هذا يفسر جزئياً لماذا جميع المعاملات غير معنوية وتحمل أخطاء معيارية كبيرة جداً .الحل النظري لهذه المشكلة هو إما استخدام تحليل المكونات الرئيسية PCA لدمج المتغيرات المرتبطة في مكون واحد، أو استخدام مؤشر مركب Composite Index للشمول المالي بدلاً من المتغيرات الفردية.

خامساً. العوامل المحذوفة والمحددات الحقيقية للأداء :القدرة التفسيرية الضعيفة جداً للنماذج الثلاثة (تتراوح R^2 بين 0.003 و0.083) تشير بوضوح إلى أن المحددات الحقيقية للأداء المصرفي في العراق هي عوامل أخرى لم يتم تضمينها في التحليل .من أهم هذه العوامل (1) :كفاءة الإدارة وجودة

الحوكمة المؤسسية، (2) نسبة القروض المتعثرة NPL Ratio وجودة الأصول، (3) هيكل التكاليف ونسبة التكلفة إلى الدخلCost-to-Income Ratio ، (4) حجم المصرف ودرجة تركز السوق، (5)درجة التنويع في المحفظة الائتمانية والاستثمارية، (6) العوامل الاقتصادية الكلية مثل معدل التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي، و (7)العوامل السياسية والأمنية التي تؤثر بشكل كبير على القطاع المصرفي العراقي .التباين الكبير في مؤشرات الأداء بين المصارف) كما يعكسه الانحراف المعياري العالي (يشير إلى أن هذه العوامل تلعب دوراً حاسماً.

2. **الدلالات النظرية والعملية**: رغم عدم المعنوية الإحصائية، فأن هذه النتائج تحمل دلالات نظرية وعملية مهمة .من الناحية النظرية، تشير النتائج إلى أن العلاقة بين الشمول المالي والأداء المصرفي ليست بسيطة أو مباشرة .من الناحية العملية، تؤكد النتائج أهمية عدم الاكتفاء بالمؤشرات الكمية للشمول المالي وضرورة النظر إلى مؤشرات نوعية.

رابعاً. الاستنتاجات:

1. محدودية التأثير المباشر للشمول المالي المجمع :لا توجد علاقة مباشرة واضحة بين مؤشرات الشمول المالي المجمعة على مستوى القطاع والأداء الفردي للمصارف .هذا يؤكد الحاجة إلى استخدام بيانات تفصيلية على مستوى كل مصرف.
2. المفاضلة بين الأمان والربحية :أكدت النتائج وجود ارتباط سالب متوسط (-0.421) بين الربحية وكفاية رأس المال، مما يعكس المفاضلة الكلاسيكية بين الأمان والعائد.
3. التباين الهيكلي الكبير :الانحراف المعياري المرتفع يشير إلى اختلافات جوهرية في استراتيجيات الإدارة بين المصارف العراقية
4. النمو في الشمول المالي :النمو الكبير في مؤشرات الشمول المالي لم ينعكس بوضوح على الأداء المصرفي خلال فترة الدراسة.
5. ضعف الربحية :متوسط ROA البالغ 0.49% يعكس التحديات التشغيلية والاقتصادية التي يواجهها القطاع المصرفي العراقي.

خامساً. التوصيات:

1. **للباحثين :**جمع بيانات تفصيلية على مستوى كل مصرف، استخدام فترات زمنية أطول، وتطبيق نماذج ديناميكية مثل.Panel VAR
2. **للمصارف التجارية :**تطوير استراتيجيات متوازنة بين كفاية رأس المال والربحية، وتحسين كفاءة إدارة السيولة.
3. **للبنك المركزي العراقي :**تعزيز جمع ونشر البيانات التفصيلية، ووضع معايير واضحة لقياس التقدم في الشمول المالي.
4. **لصانعي السياسات :**تصميم سياسات داعمة تربط الشمول المالي بالأداء المصرفي من خلال حوافز مناسبة.
5. **للقطاع المصرفي ككل :**الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتعزيز الثقافة المالية لدى المواطنين.

الاستنتاجات والتوصيات: وفقًا لما تناول هذه البحث في إطارها النظري، لذا توصل الباحث إلى سلسلة من الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً. الاستنتاجات:

1. تُسهم الشمول المالي في تقديم خدمات وحلول مبتكرة للخدمات المالية، وتعمل على تخفيض التكاليف وربح الوقت والجهد وتقديم خدمات ذات جودة عالية وتحقيق رغبات العملاء لكسب ثقة أكبر عدد من الزبائن وارتفاع مستوى الأداء المصرفي
2. تدعم الشمول المالي تعافي القطاع المصرفي من الأزمات المالية وفي ظل الجوائح وخاصة في ظل جائحة كوفيد-91 ولكن حسب إمكانية كل مصرف التكنلوجية
3. تساهم الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف وذلك من خلال استخدام ابتكاراتها، كما تسمح بوصول شريحة كبيرة من الأفراد إلى الخدمات المقدمة الكترونيا.
4. استخدام الشمول المالي يسهل المعاملات بين الهيئات المالية كونها تأثر في القطاع المصرفي على الرغم من الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل المصارف إلا أنها تبقى محدودة ولا ترتقي للمستوى المطلوب إذ ما تمت مقارنتها بما تشهدها الساحة المصرفية العالمية
5. للمنافسة دور كبير في الأداء المصرفي فهي تعمل على تطوير وتحسين العمل والأداء المصرفي وتسعى بالمصارف إلى مواكبة التطورات والتغيرات المتسارعة في القطاع المصرفي العالمي.
6. بعد مفهوم الأداء المصرفي غاية في الأهمية وذلك لتوضيحه نقاط القوة، ونقاط الضعف في المصارف عينة البحث وهذا يؤثر على أداء المصارف واستمرارها في ظل العوامل البيئية المختلفة والمنافسة الشديدة وتتم عملية تقييم المصارف بهدف تحسين أداءها من خلال عدة معايير، وذلك لاتخاذ القرارات المالية بشكل أفضل
7. أظهرت النتائج أن هناك علاقة معنوية بين الشمول المالي والربحية في الأجل الطويل بينما لا توجد في الاجل القصير
8. أظهرت النتائج أن هناك علاقة معنوية بين الشمول المالي والسيولة في الأجل الطويل بينما لا توجد في الأجل القصير
9. أظهرت النتائج أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين الشمول المالي وكفاية رأس المال في الأجل الطويل والأجل القصير

ثانياً. التوصيات: وبناء على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة مواكبة المصارف للتطورات التكنولوجية الحاصلة في القطاع المصرفي على المستوى العالمي، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال والتعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتعزيز التحول نحو نظام الدفع الالكتروني وتطويره
2. إشراك العاملين في المصارف في دورات متخصصة خارج العراق لتطوير المهارات الخاصة بالشمول المالي الحديثة والاطلاع على آخر المستجدات الحاصلة في الدول واكتساب الخبرات اللازمة للارتقاء في تقديم الخدمة المصرفية.
3. العمل على توسيع وتحسين وتطوير البنية التحتية التكنلوجية اللازمة للمصارف لتقديم خدمات مصرفية بشكل أفضل وأسرع وذات جودة مما يسمح للمؤسسات والأفراد بالاعتماد على تطبيقات الشمول المالي المبتكرة

4. الاهتمام بالجانب التسويقي والترويجي لخدمات الشمول المالي على مستوى المصارف وتوعية الجمهور بفوائد وأهمية استخدام وسائل الشمول المالي، من خلال تقديم حملات توعية ومبادرات تثقيفية للتعريف بمزاياها مثل السرعة والراحة والحماية لاستقطاب شريحة كبيرة من الزبائن.
5. تشجيع الاستثمار في الشمول المالي واستغلال الشمول المالي لتغطية النقائص والسلبيات في المعاملات المالية التقليدية
6. يستدعي من النظام المالي والمصرفي تفعيل أجهزة الكشف عن مخاطر الشمول المالي وقياسها مستخدما في ذلك مؤشرات التنبؤ بالمخاطر المصرفية الناتجة عن استخدام الشمول المالي فضلا عن توفير خطوط اتصال وقنوات تواصل سريعة وفعالة للمستخدمين في حالة وجود مشاكل واستفسارات
7. ينبغي على المصارف التوسع والزيادة في الخدمات الالكترونية واستخدام الأجهزة التكنولوجية الحديثة مثل الصراف الآلي ATM، البطاقات الإلكترونية المتنوعة والمحافظ الالكترونية وغيرها وتقديم خدمات حديثة باستخدام تكنولوجيا متطورة، لكونها تمثل عاملاً رئيسا في زيادة ربحية المصارف وتلبية تطلعات الزبائن.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. أحمد هادي رشيد الثويني، 2022، مدى انعكاس الخدمات المصرفية الالكترونية في الأداء المالي المصرفي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2015- 2020 رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية
2. حمدي زينب، اوقاسم الزهراء (2018)، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 02.
3. مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، (2018)، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية العدد 3 المجلد 7.
4. عباس حميد حبيب السعدي (2021) تكنولوجيا المعلومات المالية واهميتها في تطوير الجهاز المصرفي في العراق رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية – العراق
5. عمارية، بختي، مجاني، غنية، 2020، دور تكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي، مجلة (المدير) المجلد 07، العدد 02.
6. نعيم صباح جراح، زينب حسين ابراهيم، 2022، إثر التكنلوجيا المالية في الشمول المالي، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي
7. مولودي عبد الغاني، 2022، الابتكارات في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير اداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث شعبة علوم التسيير تخصص إدارة مالية جامعة أحمد دراية - أدرار
8. عصام خلف العنزي، 2018، التكنولوجيا المالية (fintech) وأثرها على خدمات المصرفية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية
9. حسيني جازية، قصي جاسم محمد، 2019، مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز المنتجات المصرفية الخضراء بالاشارة إلى بنك الدوحة بقطر، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد (15) العدد (48)

10. نوار قصي مهدي الياسري، 2023، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق، رسالة قدمت إلى مجلس كلّة الإدارة والاقتصاد – جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد
11. بن عيسى عصام وخولوفي صبرين، 2022، واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة بسكرة مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة جامعة محمد خيضر – بسكرة -
12. بن عرفة، تقى الدين، مريم بربوش، 2019، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة جامعة العربي التبسي - تبسة -، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي- تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
13. سهام، عيسى، يونس عيسى، 2017، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء GCB بومرداس، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر تخصص إدارة أعمال المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.
14. ناديه سعود، 2018، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبية، مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسلية
15. خالد سيف الاسلام بوخلخال، علال بن ثابت، 2021، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة: دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2009-2019، مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 12 العدد 1
16. محمد محمود الخطيب، 2010، الدليل المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط (1)
17. عزمي وصفي عوض، 2020، تقييم كفاءة أداء المصارف التجارية الفلسطينية مقارنة مع أداء المصارف التجارية باستخدام البيانات المالية والمؤشرات السوقية مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 16 العدد 22
18. حوراء عبد اللطيف عبود حسن، 2022، أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الأداء المالي المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005_2020) رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية
19. عجرود سارة وهريمي آية، 2020، قياس الأداء المصرفي وفق نموذج Dupont ونموذج العائد على الاستثمار SGA وسوسيتي جنرال الجزائر BNA المقارنة بين البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016- 2018) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبدالحفيظ أبو الصوف ميلة.
20. مصطفى نزار ياس، 2022، مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020، رسالة إلى مجلس كلية

الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم إدارة الاعمال

21. عمر على الدوري، الزهراء كاظم جواد، 2023، دور تبني معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين نتائج تقييم الأداء المصرفي: دراسة تحليلية مقارنة في مصرف بغداد، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد 4، العدد 2
22. انس مصلح ذياب الطراونة، 2015، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان الأردنية للأوراق المالية"، اطروحة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط.
23. أفراح رشيد شندل، امل محمود علي، 2022، دور استثمار الفرص وتبني المخاطرة في الأداء المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية - السنة العشرون – العدد 72
24. جمال هداش محمد حسين الجبوري، ليلى عبدالكريم محمد الهاشمي، 2017، الاندماج المصرفي كأحد آليات تطوير الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي دراسة تحليلية للفترة 2010-2015 بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 18، العدد 2.
25. عمر علي كامل، 2020، أثر تقييم الأداء المصرفي باستخدام (CAMELS) على القيمة السوقية، مجلة النهرين العدد 18
26. ياسر محمد عبد القادر عقل، حلمي إبراهيم سلام، مصطفى محمود احمد، 2023، أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة المجلد 3، العدد 3.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Nassiry، D. 2018. The Role of Fintech in Unlocking Green Finance: Policy Insights for Developing Countries. Adbi Working Paper 883. Tokyo: Asian Development Bank Institute.
2. Ozili، Peterson K., (2018), " Impact of Digital Finance On Financial Inclusion and Stability", Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/85614/ MPRA Paper No. 85614
3. Liudmila, Zavolokina; Dolata, Mateusz; Schwabe, Gerhard, (2016), "Fintech – What's In A Name?", University Of Zurich Main Library Strickhofstrasse 39 Ch-8057 Zurich, Www.Zora.Uzh.Ch.
4. 1-Friesenbichler, K., Fritz, O., Hölzl, W., Misch, F., Streicher, G., & Yeter, M. (2014). The efficiency of EU public administration in helping firms grow. Available at SSRN 2939518